E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1991/5/Add.1
19 February 1991
ARABIC
Original : ENGLISH/SPANISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة السابعة والاربعون
البند ٣ من جدول الاعمال

تنظيم أعمال الدورة: تقديم المساعدة إلى غواتيمالا في ميدان حقوق الإنسان

تقرير أعده الخبير المستقل ، السيد كريستيان توموشات ،
عن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا وفقا للفقرة ١٤
من قرار اللجنة ١٩٩٠/٨٠

اضافة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ١٠	٣
الفصل		
أولا- التطورات الرئيسية التي حدثت في الفترة بين كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ وشباط/فبراير ١٩٩١	١١ - ٥٥	٤
ألف - الحكومة الجديدة	١١ - ١٨	٤
باء - الحوار الوطني	١٩ - ٢١	٦
جيم - إقامة العدل	٢٢ - ٢٩	٧
دال - الشرطة الوطنية	٣٠ - ٣٢	٩
هاء - المجتمعات الاصلية	٣٣ - ٣٤	١٠
واو - لجان المقاومة الاهلية	٣٥ - ٤٧	١٠
زاي - سانتياغو آتيتلان	٤٨ - ٥٥	١٣
ثانيا- الاستنتاجات والتوصيات	٥٦ - ٦٥	١٧

مقدمة

١- أُعدت هذه الإضافة لتزويد لجنة حقوق الإنسان بأحدث المعلومات الممكنة عن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا . ومن الجدير بالذكر أن التقرير الرئيسي الذي أعده الخبير تناول الاحداث التي وقعت في عام ١٩٩٠ لغاية النصف الاول من كانون الاول/ديسمبر (انظر E/CN.4/1991/5 ، الفقرة ١٦) . وتتناول هذه الوثيقة أهم الاحداث التي وقعت في الفترة بين كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ و٩ شباط/فبراير ١٩٩١ .

٢- شهدت هذه الفترة ذروة العملية الانتخابية الهامة التي استُهلت بالمرسوم رقم ١ - ٩٠ الصادر عن المجلس الانتخابي الاعلى في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، والذي أعلن عن الانتخابات لمناصب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الجمهورية ونواب الكونغرس وبرلمان أمريكا الوسطى ، وعن الانتخابات المحلية لاعضاء المجالس البلدية . وفي ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، جرت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية ، وأدت إلى فوز السيد خورخي انطونيو سيرانو إيلياس من حركة التضامن ، بنسبة ٦٨ في المائة من الاصوات . وتبوأ الرئيس سيرانو منصبه في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وشكل حكومة ، وأنشئت في الوقت نفسه السلطة التشريعية الجديدة في الكونغرس الوطني ، كما جرى تشكيل المجالس البلدية الجديدة .

٣- ووجهت الحكومة الجديدة الدعوة إلى الخبير لزيارة غواتيمالا فيما يتعلق بولايته ، وقبل الخبير الدعوة على الفور ، إذ أنها تسمح له بالاجتماع بالسلطات الجديدة وبجمع أحدث المعلومات عن تطور الحالة خلال الشهرين المنصرمين .

٤- وزار الخبير غواتيمالا للمرة الثانية في الفترة من ٣ إلى ٩ شباط/فبراير ١٩٩١ ، برفقة اثنين من موظفي مركز حقوق الإنسان . وتمكن ، بتعاون تام من الحكومة الجديدة ، من عقد اجتماعات عمل مع رئيس الجمهورية ووزير الخارجية ووزير الدفاع الوطني ونائب وزير الداخلية والمدير العام للشرطة الوطنية . كما عقد مباحثات مع رئيس محكمة العدل العليا ومع رئيس السلطة القضائية ، وكذلك مع رئيس الكونغرس الوطني ومع أعضاء لجنة حقوق الإنسان ولجنة المجتمعات الاصلية في الكونغرس . واجتمع الخبير أيضا مع المدعي العام لشؤون حقوق الإنسان ومساعديه ، ومع رئيس وأعضاء لجنة المصالحة الوطنية ومع كبير أساقفة غواتيمالا .

٥ - والتقى الخبير ممثلي المنظمات غير الحكومية الغواتيمالية التالية: رابطة البحوث والدراسات الاجتماعية ؛ لجان المقاومة الاهلية في منطقة سييرا ؛ نقابة عمال سيلولوز ؛ مركز بحوث حقوق الإنسان ودراساتها وتعزيزها ؛ مجلس المجتمعات الإثنية

"رونوخل خونام" ؛ اتحاد أعضاء السلك الكهنوتي في غواتيمالا ؛ جماعة التعاضد ؛ رابطة النهوض بالعلوم الاجتماعية في غواتيمالا ؛ مكتب حقوق الإنسان التابع لأسقفية غواتيمالا ؛ رابطة الطلاب الجامعيين ؛ لجنة الوحدة الفلاحية ؛ المجلس الوطني للمشردين في غواتيمالا ؛ اللجنة غير الحكومية لحقوق الإنسان في غواتيمالا ؛ نقابة العاملين في مجال التعليم ؛ اتحاد نقابات عمال غواتيمالا ؛ لجنة التنسيق الوطنية للأرامل في غواتيمالا ؛ ولجنة حقوق الإنسان للحوار الوطني .

٦- واجتمع الخبير أيضا مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وشكره على ما يقدمه مكتب البرنامج من دعم وتسهيلات لأغراض مهمته ؛ ومع ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ؛ ومع مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر ؛ ومع مستشاري الأمم المتحدة السيد اوغسطو وليمسن دياث (المسائل المتعلقة بالسكان الأصليين) وماركو انطونيو ساغاستومي جيمل (تدريس حقوق الإنسان) ومختلف السفراء والممثلين الدبلوماسيين المعتمدين في غواتيمالا .

٧- وسافر الخبير أيضا إلى سانتياغو آتيتلان (مقاطعة سولولا) ، حيث استقبله في المجلس البلدي رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي ولجنة الأمن والتنمية . وأجرى مقابلات مع شهود المجزرة التي وقعت خلال ليلة ١ إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ومن بقي على قيد الحياة من تلك المجزرة واستفسر عن أمّ حاجات المجتمع المحلي . ثم زار المركز الفرعي للشرطة المحلية ، ومبنى كنيسة الأبرشية والموقع الذي كان يعسكر فيه الجيش إلى أن تم إخلاؤه مؤخرا .

٨- وجدير بالذكر أن الخبير أجرى اتصالات غير رسمية متكررة مع ممثلي مختلف وسائط الإعلام الجماهيري وأعطى مقابلات لمجلة كرونيكا ووكالة الأنباء المكسيكية .

٩- واستقبل الخبير أيضا في مكاتبه أفرادا كانوا قد أعربوا عن رغبتهم في الاجتماع به لتقديم شكاوى وتوجيه تهم تتعلق بانتهاكات خطيرة لحقوقهم أو لحقوق أقربائهم .

١٠- وأخيرا ، قرر الخبير مرافقة المدعي العام لشؤون حقوق الإنسان وفريق من ممثلي المجتمع الدولي في رحلة ميدانية إلى شمال مقاطعة كويتشي ، من أجل إجراء اتصالات مباشرة مع بعض "لجان المقاومة الأهلية في منطقة سييرا" . ومن المؤسف أن رداءة الطقس أرغمته على إلغاء رحلته .

أولا - التطورات الرئيسية التي حدثت في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وشباط/فبراير ١٩٩١

ألف - الحكومة الجديدة

١١- تتألف حكومة الرئيس سيرانو من السياسيين التالية أسماؤهم الذين يمثلون الرأي السياسي على مختلف مشاربه: وزير الخارجية ، الفارو آرثو يريغوين (الانتماء السياسي: خطة التقدم الوطني) ؛ وزير الدفاع الوطني ، العميد لويس ي. مندوثا غارسيا (بدون انتماء سياسي) ؛ وزير الزراعة ، آدلوفو خ. بوبيل كاريرا (الانتماء السياسي: حركة التضامن) ؛ وزير الشؤون الخاصة ، انتوليو كاستييو باراخاس ، (الانتماء السياسي: حركة التضامن) ؛ وزير المواصلات والنقل والاشغال العامة ، الفارو ثي. هيريديا سيلفا (الانتماء السياسي: خطة التقدم الوطني) ؛ وزير التنمية الحضرية والريفية ، مانويل أ. بنغلوت آليخوس (الانتماء السياسي: حركة التضامن) ؛ وزير الاقتصاد ، ريتشارد آيتكنهيد كاستييو (الانتماء السياسي: حركة التضامن) ؛ وزيرة التربية ، ماريا لويزا بلترانينا (الانتماء السياسي: حركة التضامن) ؛ وزير الطاقة والمناجم ، كارلوس ل. هورتارتي (الانتماء السياسي: حركة التضامن) ؛ وزيرة المالية العامة ، ايرما ر. شيلايا (الانتماء السياسي: حركة التضامن) ؛ وزير الداخلية ، العقيد ريكاردو ميندييث رويث (بدون انتماء سياسي) ؛ وزير الصحة العامة والرفاه الاجتماعي ، ميغيل أ. مونتيبيكي (الانتماء السياسي: حركة التضامن) ؛ وزير العمل والضمان الاجتماعي ، ماريو ر. سولورزانو (الانتماء السياسي: الحزب الديمقراطي الاجتماعي) .

١٢- وخلال مقابلة مع الخبير دامت قرابة أربع ساعات ، أشار رئيس جمهورية غواتيمالا ، خورخي انطونيو سيرانو إيلياس ، إلى خطاب الولاء الذي ألقاه في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وتحدث فيه عن التزامه وارادته السياسية بألا يدخر أي جهد من أجل إعادة حقوق الإنسان في غواتيمالا كاملة . وبيّن الرئيس في خطابه وجود نزعة في غواتيمالا لإنكار الحقائق أو التقليل من شأنها "بل وحتى إخفائها ، بهدف إظهار عجز الحكومة ، وأسوأ من ذلك ، عجز النظام القضائي" . وشدد الرئيس على الحاجة لإحداث تغيير في المواقف ، "ولمعاقبة المذنبين بصرف النظر عن مناصبهم أو سلطتهم أو ثروتهم" وإقامة المساواة في العدالة للجميع من خلال اصلاح القانون وتحديث نظم الإدانة والمحاكمة . وأطلع الخبير على التدابير المتخذة بحق سبعة مفوضين عسكريين أُحيلوا إلى المحاكمة لمحاولتهم تجنيد الناس عنوة . وأشار أيضا إلى تسريح ضابط في الجيش جرح عدة أشخاص وهو ثمل وأُحيل إلى المحاكمة أمام المحاكم المدنية .

١٣- وشدد الرئيس على التزامه والتزام حكومته بمتابعة عملية الحوار حتى النهاية . وقال إن أحد الأهداف الرئيسية لحكومته هو تحقيق السلم والمصالحة بالكامل وإنه سيبذل كل وسيلة ممكنة في سبيل ذلك .

١٤- وأبلغ الرئيس الخبير أنه ، بصفته القائد الأعلى للجيش ، ومن أجل ايجاد الظروف اللازمة للجهود المبذولة لإعادة السلم ، أجرى تغييرات رئيسية في القيادة العسكرية العليا . وبالتالي ، عيّن العميدين لويس ئي. مندوشا غارسيا وراؤول مولينا بيدويا وزيرا للدفاع ورئيسا للأركان العامة على التوالي محل اللواءين خوان ل. بولانوس تشافيث (وزير الدفاع السابق) وروبرتو ئي. ماتا غالفيث (رئيس الأركان العامة السابق) ، اللذين تقاعدا قبل عدة أشهر من الموعد المقرر لتقاعدهما .

١٥- ومن الجدير بالذكر أن وزير الدفاع أبلغ الخبير لدى اجتماعهما بأن الجيش يطيع الدستور وبأنه يعمل بأوامر الحكومة . وذكر أيضا أن الجيش لا يمكنه في الوقت الحاضر اتخاذ موقف اللامبالاة إزاء توق الغواتيماليين إلى السلم . وقال إن الجيش سيبذل قصارى جهده لتحقيق السلم وإنه شخصيا ، كوزير للدفاع ، سيؤيد أية تدابير تتخذها الحكومة بلوغا لذلك الهدف .

١٦- واسترعى الرئيس سيرانو انتباه الخبير إلى سلسلة من التدابير اتخذها أثناء أول أسبوعين من توليه منصبه من أجل دعم المؤسسات الغواتيمالية المسؤولة عن إقامة العدل . وشملت هذه التدابير زيارات قام بها للمدعي العام لحقوق الإنسان وللمحكمة الدستورية ولرئيس محكمة العدل العليا . وبالإضافة إلى ذلك ، أنشأت الحكومة ، بموجب القرار الحكومي رقم ٦٨-٩١ المؤرخ في ٤ شباط/فبراير ١٩٩١ اللجنة المخصصة لمساعدة العائدين بوصفها ادارة تابعة لمكتب رئيس الجمهورية . وتمت عملية إعادة التنظيم لكي يتسنى اتخاذ القرارات على أعلى المستويات التنفيذية من أجل ايجاد حل ، في المقام الأول ، لمشكلة عودة اللاجئين الغواتيماليين إلى غواتيمالا من الخارج ولتقديم المساعدة للمشردين من مكانهم الأصلي أو من مكان إقامتهم داخل البلد . وتتألف اللجنة المخصصة لمساعدة العائدين من نائب رئيس الجمهورية الذي يرأس اللجنة ، ومن وزراء الخارجية والدفاع الوطني ، والداخلية ، والتنمية الحضرية والريفية ، بالإضافة إلى الأمين العام للتخطيط الاقتصادي والمستشار المخصص للتعاون الدولي لدى مكتب رئيس الجمهورية .

١٧- وبصدد انضمام غواتيمالا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ولبروتوكوله الاختياري ، أكد كل من الرئيس سيرانو ووزير الخارجية للخبير الارادة السياسية لدى الحكومة للتصديق على الصكين الدوليين كليهما . وكان البروفسور غروس اسبييل ، الخبير السابق بشأن غواتيمالا ، قد سبق وذكر لحكومة الرئيس سيريشو في عدد

من المناسبات ضرورة التصديق على هذين الصكين ، ولكن لم يتم التصديق حتى الآن . ووفقا لما قالته رئيسة الكونغرس ، آنا كاتارينا سوبيرانيس ، فإن الصكين المذكورين مطروحان حاليا أمام اللجنة التشريعية لكونغرس الجمهورية . ومع ذلك ، يبدو أنه لم يباشر حتى الآن في اتخاذ أية خطوات بشأن التصديق .

١٨- وحصل الخبير ، أثناء زيارته لغواتيمالا ، على معلومات غير رسمية بشأن عدد من المبادرات الحكومية ترمي إلى إنشاء مكتب أو ادارة أو لجنة لحقوق الإنسان في غواتيمالا . ويود الخبير أن يوضح أن إنشاء هيئة مسؤولة عن إعداد سياسة في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي على السواء ولتنسيق التدابير التي تتخذها شتى المؤسسات الوطنية بصدد تعزيز وحماية حقوق الإنسان سيكون أمراً بالغ القيمة للحكومة الجديدة . ويمكن لمبادرة من هذا القبيل ، تنسجم مع القرارات التي تعتمدها الأمم المتحدة ، أن تكون موضوع التعاون التقني بين حكومة غواتيمالا والأمم المتحدة .

باء - الحوار الوطني

١٩- وتمكن الخبير أثناء محادثاته مع الرئيس سيرانو إيلياس ووزير الدفاع ، العميد مندوثا غارسيا ، من طرح مسألة آفاق الحوار الوطني خلال الأشهر القادمة . كما استطاع الاجتماع برئيس اللجنة الوطنية للمصالحة ، المونسينيور كويثادا تورونو ، فضلا عن غيره من أعضاء اللجنة أو نواب أعضائها: المونسينيور جيراردي كونيديرا ، والعقيد غورديو مارتينيث والسيد شاركو . وجرت جميع الاجتماعات بروح من المكاشفة والصراحة التامتين .

٢٠- وكان الرئيس سيرانو إيلياس قد قال في خطاب الولاء الذي وجهه للأمة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ إنه ملتزم التزاما ثابتا بمواصلة المباحثات مع الجبهة الوطنية الثورية المتحدة الغواتيمالية ، التي استهلت على أساس اتفاق اوسلو المؤرخ في ٣٠ اذار/مارس ١٩٩٠ (انظر الوثيقة E/CN.4/1991/5 ، الفقرات ٥١ وما بعدها) ، بهدف دمج قوات المفاوضين ضمن الهياكل السياسية والديمقراطية في البلد . وخلافا للاستعمال المصطلحي الذي كان في السابق يميز بوضوح بين الحكومة والقوات المسلحة ، يبدو الآن أنه أصبح من الثابت بوضوح أن القوات المسلحة لا تتمتع ولا تدعي التمتع بسلطة ذاتية لاتخاذ القرارات بشأن الموقف ازاء الجبهة الوطنية الثورية المتحدة الغواتيمالية . وبما أن الحكومة قررت من جهتها استكمال سلسلة من المباحثات من خلال الاجتماع بزعماء الجبهة ، فإن جميع المؤسسات العامة ، وتشمل القوات المسلحة ، ستنصاع لتلك الإرادة . وتوجد على ما يبدو فرص طيبة لترتيب اجتماع في آذار/مارس ١٩٩١ .

٣١- ولكي يكون اجتماع كهذا ناجحا ، ينبغي لكلا الجانبين التمهيد له بحذر واحتراس . وعلى نحو خاص ، ينبغي تقليص الأنشطة المسلحة على الفور ، إن لم يكن ايقافها بالكامل . وأخبر أحد المحدثين البارزين الخبير بأن ما بين ٨٠ و٨٥ في المائة من جميع الانتهاكات الحالية لحقوق الإنسان في غواتيمالا ستتوقف حالما ينتهي القتال . ومن الصعب فهم السبب الذي حدا بقوات المغاورين ، على الرغم من التعهدات الرسمية التي قطعها الرئيس سيرانو إيلياس ، إلى تصعيد هجماتها في الأسابيع الأخيرة على الجسور وخطوط أنابيب النفط ومراكز الاتصالات ، مما ألحق خسائر اقتصادية فادحة بشعب غواتيمالا . ومن ناحية أخرى ، ينبغي أن تبذل الحكومة جهدا متأنيا لاتخاذ الخطوات الأولى بهدف التوصل إلى نزع سلاح ملحوظ في المناطق الريفية . وذكر الرئيس سيرانو إيلياس في هذا الصدد أن الحكومة ستمتنع عن ممارسة أي ضغط يهدف إلى تجنيد أفراد عنوة في دوريات الدفاع عن النفس ؛ ولا يمكن لهذه التنظيمات التواجد والعمل إلا على أساس طوعي محض . وقدم وزير الدفاع ، العميد مندوثا غارسيا تأكيدات مماثلة . وسيكون من الضروري الآن ترجمة هذه السياسة الجديدة إلى وقائع ملموسة . وقد يكون من المستحسن أيضا في هذا الصدد سن قانون محدد يوضح بالتفصيل شروط انشاء وكذلك سلطات جماعات الدفاع عن النفس الطوعية المشكلة من مواطنين عاديين .

جيم - اقامة العدل

٣٢ - أعدت السلطة القضائية الغواتيمالية خطة وطنية لاصلاح القضاء الجنائي ، بالتنسيق مع السلطتين التنفيذية والتشريعية . وتتمثل الخطوة الأولى في الخطة الجديدة في الموافقة على القانون الجديد للاجراءات الجنائية ، الذي ينتظر قراءته الأولى من جانب الكونغرس الوطني . ومن بين السمات الرئيسية للقانون ، يمكننا ذكر ما يلي:

- يعدل اجراءات التحقيق ، التي سيوجهها وكلاء النيابة باشراف القضاة (قضاة مراقبون) ، الذين يتعين عليهم التأكد من احترام حقوق الإنسان ؛
- يعطي الضحية دورا أكبر في الدعاوى الجنائية ؛
- يشترط أن تكون المحاكمة شفوية وعلنية ، وذات اجراءات أبسط وأكثر انفتاحا ؛
- يحدد خدمة للدفاع العام لضمان عدم ترك المتهمين والضحايا الفقيرة دون محام ؛
- يضع اجراء لتنفيذ العقوبة ويعين قاضيا للاشراف على تنفيذ الأحكام بالسجن ؛
- يضفي صبغة عصرية على اقامة العدل ، ويحول دون أن تصبح الاجراءات الادارية أكثر اهمية من الدعوى القضائية .

٣٣- وثانيا ، تتضمن الخطة الوطنية تنقيح قانون الجنايات الذي أعدت له السلطة القضائية مشروعا تمهيديا ، بهدف تعديل نظام العقوبات وادخال صكوك مناسبة لمكافحة الجريمة المنظمة .

٣٤- وثالثا ، أعدت السلطة القضائية مشروعا تمهيديا لقانون يتعلق بمكتب النائب العام للدولة ، يعامله باعتباره مؤسسة مستقلة ذاتيا ، سواء في اطار السلطة التنفيذية أو في اطار الوزارات العامة . ووفقا للمشروع التمهيدي ، سيكون مكتب النائب العام مسؤولا عن توجيه التحقيق في الجرائم القابلة للمقاضاة علنا ، ويباشر الدعاوى الجنائية أمام المحاكم المختصة ويمارس السلطات الممنوحة لوكلاء النيابة بموجب قانون الاجراءات الجنائية . وسيعين رئيس الجمهورية النائب العام ، ويختاره من قائمة تقترحها محكمة العدل العليا . وبموجب هذا المشروع التمهيدي ، فإن الشرطة الوطنية وشرطة الخزينة وأية قوة أمن أخرى تحقق في ارتكاب جريمة ما يجب أن تكون تحت سلطة واشراف النائب العام للدولة . وبهذه الطريقة ، سيكون ضباط وقوى الأمن مساعدين لوكلاء النيابة ، الذين سيستطيعون اصدار التعليمات إليهم بشأن أفضل طريقة لاجراء التحقيقات .

٣٥- ورابعا ، ترى السلطة القضائية من الضروري سن قانون ينظم نظام السجون الوطني ، بهدف اضفاء الصبغة الانسانية على السجون وإعدادها لأداء وظيفتها الدستورية .

٣٦- وخامسا ، تتوخى السلطة القضائية أيضا انشاء مركز للدراسات القضائية لكي يتسنى في المستقبل توفير التدريب المناسب للموظفين الذين ينخرطون في السلك القضائي أو مكتب النائب العام .

٣٧- ومجمل القول ، ترى السلطة القضائية أن الاجراءات التشريعية الموصوفة أعلاه ينبغي أن تستكمل في غضون سنة واحدة .

٣٨ - وبالاضافة إلى ذلك ، فإن القانون المتعلق بالسلطة القضائية والوارد في المرسوم رقم ٩٠-٦٤ قد عدل بالمرسوم رقم ٨٩-٣ الصادر عن كونغرس الجمهورية ، ولاحقا بالمرسوم رقم ٩٠-٧٥ ، الصادر عن الكونغرس أيضا والمؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وأقره رئيس الجمهورية أخيرا في ٢٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ . ويحدد هذا القانون في مادته ٣ مصادر القانون ، مع اشارة خاصة إلى العرف ، على الرغم من أن العرف لن يسود إلا في غياب أي قانون قابل للتطبيق وشرط ألا يكون متناقضا مع الأخلاق أو القانون والنظام وشرط أن يكون موثقا . وتؤكد المادة ٩ مبدأ سمو الدستور السياسي للجمهورية على أي قانون أو معاهدة دولية ، "باستثناء المعاهدات أو

الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والتي صدقت عليها غواتيمالا ، والتي لها أسبقية على القانون الداخلي" ، وأخيرا ، يتضمن القانون في المادة ١٦ ضمانات قواعد الإجراءات القانونية ويتضمن في المادة ٥٧ المبدأ الذي يقضي بأن "تقام العدالة وفقا للدستور السياسي للجمهورية وغيره من القوانين التي تشكل النظام القانوني للبلد" .

٢٩- وفي رسالة مؤرخة في ٨ شباط/فبراير ١٩٩١ وموجهة إلى رئيس الجمهورية ، أشار الخبير ، في جملة أمور ، إلى حالة الشقيق والشقيقة فيديلينو وريجينالدا راميرث أغستن . ووفقا لتقرير أحاله إليه مركز بحوث حقوق الإنسان ودراستها وتعزيزها ، اختطف أربعة رجال مجهولي الهوية ريجينالدا راميرث في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ واصطحبوها إلى معسكر الجيش في بلدية كاموتان وفي اليوم التالي إلى المنطقتين العسكريتين في تشيكويمولا وزاكابا على التوالي . ووفقا لروايتها ، وجهت إليها في كلتا الثكنتين تهديدات لحملها على القول إنها عضو في قوات المغاورين . واتضح لاحقا أنها موجودة في سجن بويرتو باريوس (ايشابال) ولكن من غير المعروف حتى الآن ما هي التهمة الموجهة إليها . وفيما يخص شقيقها فيديلينو ، يقول التقرير إنه اختطف في ظروف مماثلة ، في أوائل تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، وأن مكان وجوده لا يزال مجهولا .

دال - الشرطة الوطنية

٣٠- وفقا لوثيقة نشرتها السلطة القضائية ("تحليل إجراءات الاعتقال التي تتبعها الشرطة الوطنية") ، في ٩٨ في المائة من القضايا ، اعتقلت الشرطة الأشخاص في حالة التلبس ، أي أثناء ارتكابهم فعلا غير قانوني ، أو نتيجة مطاردة تمت مباشرة فور ارتكاب فعل كهذا أو محاولة ارتكابه ، في حين أن نسبة الاثنين في المائة المتبقية من الاعتقالات تمت بناءً على أمر من المحكمة . وفي واقع الأمر ، تقوم الشرطة بالاعتقالات دون اتباع الإجراء الدستوري المطلوب ، وتغير الحقائق في التقارير التي ترسلها إلى المحاكم لتبرير الاعتقالات . وفي رأي القضاة ، فإن ٨٠ في المائة من هذه التقارير تصاغ من السوء بمكان بحيث تمنع القاضي من توجيه التحقيق بطريقة صحيحة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن ٣٣ في المائة فقط من ضباط الشرطة الذين يُفترض أنهم قبضوا على أشخاص وهم في حالة التلبس يمثلون بالفعل في المحكمة لدى استدعائهم ، بحيث يُضطر القضاة إلى إخلاء سبيل المتهمين إذا اتضح عدم وجود سبب وجيه للاعتقال .

٣١- وفي هذه الحالة ، تلزم إعادة تنظيم كاملة للشرطة الوطنية ويلزم تدريب ضباط الشرطة تدريبا ملائما في كلية للشرطة تستطيع ارشاد الضباط دوريا في مجال الإجراءات الدستورية المتعلقة بالاعتقال مع إيلاء الاعتبار الواجب للقواعد الدولية لحقوق الإنسان حول المسألة . كما ينبغي لضابط الشرطة تلقي معاملة مهنية ومرتب يتناسب مع مركزه ومسؤولياته . ويقوم مكتب المسؤولية المهنية للشرطة الوطنية بالفعل بالتحقيق

في التجاوزات المزعومة التي ارتكبها رجال الشرطة في ممارسة واجباتهم . ويجري النظر في تزويد ضباط الشرطة بمدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين .

٣٢- كما أبلغ المدير العام للشرطة الوطنية الخبير باعتزامه إجراء تدعيم جوهري لأفرقة التحقيق الجنائي التابعة لقوته ، لكي تتاح لها الوسائل اللازمة للتحقيق على نحو صحيح في العديد من عمليات الاغتيال السياسي التي لا تزال تنتظر الكشف عن ملابساتها . ولهذه الأغراض ، أعرب عن الأمل في أن يقدم المجتمع الدولي قريبا مساعدة تقنية كافية .

هاء - المجتمعات الأصلية

٣٣- يشير الخبير في الفقرة ٨٣ من تقريره الرئيسي إلى اجتماع عقده مع رئيس لجنة المجتمعات الأصلية التابعة للكونغرس أثناء زيارته إلى غواتيمالا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . ففي تلك المناسبة ، أعرب رئيس اللجنة عن مخاوفه من أن يقل عدد نواب المجتمعات الأصلية في الكونغرس الجديد المنتخب ومن احتمال اختفاء اللجنة من الوجود بحيث يصاب بالشلل العمل الذي سبق الاضطلاع به ، وخاصة العمل المتوخى في المادة ٧٠ من الدستور .

٣٤- ولحسن الحظ ، تمكن الخبير من أن يلاحظ مع الارتياح عدم تحقق المخاوف التي أعرب عنها رئيس اللجنة آنذاك . وخلال زيارته الأخيرة ، اجتمع الخبير مع أعضاء اللجنة الجديدة للمجتمعات الأصلية الذين أعربوا عن رغبتهم في مواصلة العمل على إعداد مشروع قانون تمهيدي بشأن المجتمعات الأصلية عملا بالمادة ٧٠ من الدستور . وبلوغا لهذه الغاية ، طلبت اللجنة الجديدة إلى مركز حقوق الإنسان ، عن طريق الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غواتيمالا ، أن يواصل في عام ١٩٩١ المساعدة التقنية التي قدمها البرنامج في السنوات السابقة ، على شكل خدمات مستشار دولي لإسداء المشورة إلى اللجنة بشأن صياغة مشروع القانون التمهيدي .

واو - لجان المقاومة الأهلية

٣٥- من الجدير بالذكر أن الخبير ، في تقريره الرئيسي (E/CN.4/1991/5 ، الفقرات ٩٨-١٠٣) ، فيما يخص المشردين داخليا ، حلل الظاهرة الاستثنائية للجان المقاومة الأهلية في منطقة سييرا . ووفقا لبلاغ نُشر في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، تقول هذه المجتمعات أنها عبارة عن سكان مدنيين يتألفون من آلاف من الفلاحين (نساء ورجال وأطفال) . كما شرحوا في البلاغ أنهم أُجبروا على مغادرة مواطنهم (في مقاطعتي هويهويتينانغو والكويتشي) بسبب القتال ، لا سيما في عام ١٩٨٢ . وهم موجودون في شمال بلدية تشاخول (الكويتشي) في منطقة كسيكسويو وسانتا كلارا وآماشيل وكابا ولوس سيمينتوس وكساسبوك وبال .

٣٦- وطلبوا إلى الحكومة أيضا ، في جملة أمور ، الاعتراف بهم كسكان مدنيين ريفيين في حالة مقاومة والاعتراف بحقهم في حرية العودة إلى مواطنهم ، وجعل المنطقة منزوعة السلاح ، ومنحهم حرية التنظيم بين سكانهم دون أي التزام بالانتماء للقرى النموذجية ، ولمناطق التنمية أو الدوريات المدنية للدفاع عن النفس ، وأن يتوقف الجيش عن قصف محاصيلهم وبيوتهم واطلاق النار عليها وحرقها .

٣٧- وتوجه وفد يضم أربعة ممثلين من هذه المجتمعات إلى مدينة غواتيمالا في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي للاتصال بالحكومة وبالمؤسسات الغواتيمالية وبالكنائس وبالمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية وبالسفارات المعتمدة لدى غواتيمالا بهدف طلب تشكيل لجنة لزيارة المنطقة . وعقد الوفد أيضا اجتماعات مع الخبير .

٣٨- وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، استقبل رئيس الجمهورية الوفد ، برفقة المدعي العام لشؤون حقوق الإنسان . ونتيجة لذلك الاجتماع ، قرر الرئيس الطلب إلى المدعي العام لشؤون حقوق الإنسان زيارة المنطقة التي تقطنها المجتمعات والتحقيق في الحالة . كما طلب إليه تقديم تقرير يتضمن توصيات بأنسب إجراء يمكن اتخاذه . وأبلغ رئيس الجمهورية الخبير لدى اجتماعه به أنه تعهد بإنفاذ التدابير التي يقترحها المدعي العام لشؤون حقوق الإنسان .

٣٩- ومن أجل الاطلاع على حالة لجان المقاومة الأهلية ، نُظِّم في ٧ و٨ شباط/فبراير ١٩٩١ وفد يتألف من المدعي العام لشؤون حقوق الإنسان وممثلين عن سبع سفارات (اسبانيا وايطاليا والسويد وسويسرا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة) ، وممثلين عن منظمات دولية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، والبرنامج الإنمائي للمشردين واللاجئين والعائدين إلى الوطن في أمريكا الوسطى ، والجماعة الاقتصادية الأوروبية) وعن اللجنة المخصصة لمساعدة العائدين . ودُعي الخبير أيضا للانضمام إلى الوفد . وباستثناء الخبير الذي كان من المفروض أن يسافر إلى القرى مباشرة بواسطة طائرة عمودية من مدينة غواتيمالا ، سافر أعضاء الوفد برا إلى نيباخ ، حيث كان من المفروض أن يستقلوا طائرة عمودية لتنقلهم إلى القرى التي تقطنها المجتمعات .

٤٠- وبسبب سوء الأحوال الجوية ، تعذر القيام بالرحلات بواسطة الطائرة العمودية . وظل أعضاء الوفد الذين وصلوا إلى نيباخ في المنطقة . ولم تتمكن الطائرة العمودية المخصصة للخبير من الاقلاع ، وبالتالي اضطُر إلى البقاء في مدينة غواتيمالا .

٤١- ووفقا للمعلومات الواردة ، استخدم الأشخاص الذين ذهبوا إلى نيباخ الأيام التي أمضوها هناك لزيارة أماكن مختلفة في المنطقة . ولا يزالون على قناعة من

استمرار ضرورة بذل كل جهد ممكن للاتصال بالمجتمعات وتقديم المعونة الإنسانية إلى المشردين داخليا في المنطقة . ويوجد الآن للجنة المخصصة لمساعدة العائدين مركز لتقديم المساعدة في كسيما ماتزى (نيباخ) . كما أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قدمت ، عن طريق الصليب الأحمر الغواتيمالي ، بعض المساعدات المادية للنازحين . غير أن هذه المعونة غير كافية لتلبية احتياجاتهم ، حسبما سبق للخبير وأن ذكر في تقريره عقب زيارته لنيباخ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

٤٢- نالت الزيارة التي نظمت للوفد في ٧ و٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ موافقة تامة من السلطات المدنية والعسكرية في غواتيمالا . كما تم ابلاغ الممثلين الاربعة للجان المقاومة الاهلية في منطقة سييرا وأعطوا موافقتهم . وقبل المغادرة ، أرسل الوفد رسالة لاسلكية إلى سكان المنطقة لإبلاغهم بالزيارة . وبالتالي ، انتاب أعضاء الوفد الارتباك والحيرة لكون ممثلي لجان المقاومة الاهلية قد نشروا بلاغا قالوا فيه ، خلافا لما تم الاتفاق عليه ، إنه بالنظر لعدم استشارتهم بشأن تنظيم الزيارة ، يشكون في نزاهة الوفد وفي أي تقرير قد يعده . وبالإضافة إلى ذلك ، ناشد ممثلو لجان المقاومة الاهلية الوفد ، في البلاغ نفسه ، "بعدم السقوط في الشراك السياسية التي نصبها الرئيس والقائد الأعلى سيرانو إيلياس" .

٤٣- يبدو أن موقف ممثلي لجان المقاومة الاهلية في منطقة سييرا ينطوي على تناقض ظاهري في وقت أعطت فيه الحكومة الموافقة على إجراء هذه الاتصالات وفي وقت يرغب فيه الرئيس سيرانو إيلياس شخصيا معرفة حالة هؤلاء السكان ، مع ضمان الموضوعية الذي قدمه المدعي العام لشؤون حقوق الإنسان والمراقبون من المنظمات الدولية ومختلف السفارات في غواتيمالا ، الذين يحرص جميعهم على تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان .

٤٤- ويود الخبير أيضا الإبلاغ بأن لجان مقاومة أهلية أخرى نشرت في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بلاغا في الصحافة الغواتيمالية . وهذه اللجان هي لجان المقاومة الاهلية في منطقة ايكسان . والبلاغ موجه في المقام الأول إلى حكومة غواتيمالا وثانيا إلى شعب غواتيمالا وحكومات وشعوب العالم . وإن لجان المقاومة الاهلية في منطقة ايكسان ، شأنها شأن لجان المقاومة الاهلية في منطقة سييرا ، تعتبر نفسها سكانا مدنيين ريفيين يتألفون من رجال ونساء وأطفال وشيوخ من مختلف الأماكن في مقاطعة هويهويتنانغو ومنطقة ايكسيل كانوا قد رحلوا منذ قرابة ٣٠ سنة إلى ايكسان لكونهم بلا عمل . وباشر قسيس كاثوليكي ، هو الأب ادواردو دوهيني ، مشروعا لتقسيم الأرض في ايكسان فيما بين الفلاحين الفقراء الذين نظموا أنفسهم على شكل تعاونيات . وبسبب أنشطة الجيش القمعية ، لا سيما في عام ١٩٨٢ ، اضطُر السكان إلى الفرار إلى الجبال ، حيث لا يزالون هناك يعانون ، وفقا للبلاغ ، من جميع أنواع الحرمان ومن أعمال القمع التي يرتكبها الجيش .

٤٥- ومن بين المطالب التي قدمتها لجان المقاومة الاهلية في منطقة ايكسان إلى الحكومة في البلاغ وجوب الاعتراف بها باعتبارها سكاناً مدنيين . وطلب أعضاء اللجان أيضا وجوب وضع حد لقصف وحرق محاصيلهم وبيوتهم ، واحترام أرواحهم ، ومنحهم حرية التنقل والسماح للجان حقوق الإنسان والمنظمات الدولية والوفود الكنسية بدخول المناطق التي يقطنونها ، لكي يشهدوا على حالة وأوضاع معيشتهم .

٤٦- ويود الخبير أيضا إبلاغ لجنة حقوق الإنسان بأنه تلقى خلال زيارته الاخيرة إلى غواتيمالا ، تقارير عن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان . وبدا له وجود حالتين تستحقان اهتماما خاصا ، ولذلك لفت نظر رئيس الجمهورية إليهما لكي يمكن التحقيق فيهما . ويرد أدناه وصف لحالة ماريا تيو توخن وابنتها التي لا يتجاوز عمرها بضعة أشهر حيث أنها حالة تتصل بمشكلة النازحين داخليا (الحالة الاخرى موصوفة في الفصل أولا - جيم أعلاه) .

٤٧- إن السيدة تيو توخن وابنتها في عداد المفقودين منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وقام الجيش بنقل ماريا تيو توخن ، البالغة من العمر ٢٥ سنة ، وابنتها ، التي كانت آنذاك في الشهر الاول من عمرها ، ضد إرادتها ، بالإضافة إلى مجموعة من ٨٩ من الفلاحين ، من سانتا كلارا إلى آماتشيل في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ . ومن هناك ، نقلهم الجنود في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ بواسطة طائرة عمودية إلى معسكر الجيش في نيباخ . ولاحقا ، نُقل معظم أعضاء المجموعة إلى مركز اللجنة المخصصة لمساعدة العائدين في كسيما ماتزى ، ولكن ماريا تيو توخن وابنتها لم تصلا هناك أبدا . وإن شقيقة ماريا هي التي قدمت هذه المعلومات إلى الخبير شخصيا . والخبير قلق على نحو خاص إزاء اختفاء هذين الشخصين ، بعد أن زار مركز اللجنة المخصصة لمساعدة العائدين في كسيما ماتزى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، وعلى وجه التحديد حينما كان قد تم للتو نقل المجموعة البالغة ٨٩ شخصا من المعسكر الحربي في نيباخ إلى المركز .

زاي - سانتياغو آتيتلان

٤٨- إن الاحداث المأساوية التي وقعت في سانتياغو آتيتلان أثناء ليلة ١ إلى ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ موصوفة في التقرير الرئيسي للخبير (E/CN.4/1991/5 ، الفقرتان ٤٦ و٤٧) . وتستند هذه الرواية في المقام الاول إلى تقرير أعده المدعي العام لشؤون حقوق الإنسان في أعقاب زيارته إلى سانتياغو آتيتلان . وكي يتسنى للخبير تقييم الحالة شخصيا ، سافر أيضا إلى هناك أثناء إقامته الاخيرة في غواتيمالا . واستقبله رئيس بلدية المدينة وأعضاء مجلسها البلدي ، ورئيس وأعضاء مجموعة مدنية شُكلت حديثا تُعنى بالأمن والتنمية وغيرهم من مواطني المدينة . كما حضر أيضا العديد من الاشخاص ممن أُصيبوا بجروح عندما أطلقت القوات العسكرية النار عليهم . وكان بعضهم لا يزال في حالة صحية حرجة وقد لا يشفون بالكامل أبدا ، وسيظلون معوقين

بقية حياتهم . وزار الخبير أيضا مركز الشرطة المحلية ، حيث التقى الرئيس الجديد وضباط الشرطة الثلاثة الآخرين . وأخيرا ، زار المكان الذي كان يقع فيه معسكر الجيش إلى أن سحبته الحكومة في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ نزولا عند رغبات السكان .

٤٩- أكد جميع الشهود الذي تمكن الخبير من مقابلتهم رواية الأحداث التي سردها المدعي العام لشؤون حقوق الإنسان . ونظم سكان سانتياغو آتيتلان مظاهرة سلمية أمام معسكر الجيش ، بعد أن أُصيبوا بصدمة عميقة نتيجة المحاولة الفاشلة للاعتداء على أحد المواطنين وسلبه . وحمل البعض منهم عصيا ولكن لم يحملوا أية أسلحة نارية . وحاول رئيس البلدية الجديد المنتخب أن يشرح أنه يرغب في التحدث إلى قائد معسكر الجيش . ولكن الجنود أطلقوا النار على الجمهور دون سابق إنذار . وقد ثُبت الآن أن ١٣ شخصا لاقوا حتفهم ، وجُرح ١٧ شخصا . وبقدر ما هو معلوم ، لم تلحق أية إصابة بالجنود .

٥٠- لقد بوشر في الدعاوى القضائية لمقاضاة المسؤولين عن الجرائم . ولما كانت التهم موجهة ضد أفراد من القوات المسلحة ، تتم الدعاوى تحت سلطة المحاكم العسكرية . وعلى الرغم من أن المدعي العام لشؤون حقوق الإنسان قد حدد ثلاثة أشخاص باعتبارهم يتحملون المسؤولية الرئيسية ، وهم خوزيه انطونيو اورتيث رودريغث ، قائد معسكر الجيش ، والملازمان خوان مانويل هيريرا تشاكون وسيرجيو خوليو ماز اوتشوا ، لم توجه التهمة حتى الآن إلا إلى شخصين . هما خوزيه انطونيو اورتيث رودريغث والرقيب الأول افراين غارسيا غونشالث ، وهذا الأخير هو الشخص الوحيد رهن الإعتقال . ويتضح من قرار محكمة الاستئناف في كويتشالتيننغو الصادر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ أنه حكم على سارة ماريا فيديس فيغويروا ، المدعية العامة العسكرية الموكلة بالقضية ، بغرامة تبلغ ٣٥ كويتسال لعدم تسييرها الدعاوى على نحو منظم . ولما كان قانون الدعاوى الجنائية العسكرية يحدد مهلة قصيرة نوعا ما ، من المتوقع أن تُختتم مرحلة المحاكمة خلال النصف الثاني من عام ١٩٩١ . ولكن من المؤسف أن القانون النافذ لا ينص على محاكمة علنية وجلسة شفوية . وبالتالي ، لا يستطيع الجمهور عموما حضور المحاكمات ولن يستطيع تقييم ما إذا كان الحكم النهائي قائما على أساس راسخ .

٥١- أبلغ الجرحى الخبير بأن السلطات العامة لم تقدم لهم أية مساعدة . واهتمت منظمة غير حكومية ، وهي أطباء بلا حدود ، بتوفير المعالجة الطبية . ولكن تعين على الضحايا أنفسهم تحمل نفقة السفر إما إلى مستشفى سولولا أو مستشفيات في مدينة غواتيمالا . ولم يحصلوا على أي تعويض عما لحق بهم من خسارة في الدخل . والشيء نفسه ينطبق على عائلات الأشخاص الذين ماتوا نتيجة لاطلاق النار .

٥٢- وفي أعقاب حل معسكر الجيش ، أنشأ مواطنو سانتياغو آتيتلان منظمة طوعية للدفاع عن النفس . وفي كل من المقاطعات الخمس التابعة لسانتياغو آتيتلان ، تجوب الشوارع كل ليلة دوريات تسمى "rondas" مؤلفة من ١٧ مواطنا مسلحين بالعصي . وحتى اليوم ، وقعت حادثتان فقط ، كل منهما مع الشرطة . ففي بداية كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، تعين على المدعي العام لشؤون حقوق الإنسان التدخل شخصيا للإفراج عن عدة ضباط من الشرطة حاصرهم السكان في مركز الشرطة بعد وصولهم في منتصف الليل . ثم في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، أطلق أحد ضباط الشرطة ، في الليل أيضا ، النار على قروي بدون سبب كما يبدو ، وأصابه بجراح في صدره . ولكن عدا هاتين الحادثتين ، لم تقع أية أفعال جنائية في سانتياغو آتيتلان أو حولها منذ إزالة المعسكر . ويستطيع المزارعون العمل في الحقول حتى أبعد من خارج المدينة دونما خوف . وسمع الخبير تأكيدات إجماعية بعدم وجود وحدات مغاورين تعمل في أي مكان حول سانتياغو آتيتلان .

٥٣- وتعتزم الحكومة على ما يبدو زيادة عدد أفراد قوة الشرطة المحلية من ٥ أفراد إلى ٣٠ فردا . وقد تم بالفعل تركيب عدد مناظر من الأسرة في مركز الشرطة . ويبدو أن عوامل عديدة تعمل لصالح إعادة النظر في هذا القرارا . في المقام الأول ، فإن انعدام الحيِّز فضلا عن انعدام المرافق الصحية الملائمة تجعل مركز الشرطة غير صالح لهذا العدد الكبير من الناس . وثانيا ، ينظر مواطنو سانتياغو آتيتلان ، صوابا أم خطأ ، إلى تدعيم قوة الشرطة المحلية بوصفه بديلا لسحب القوة المرابطة في معسكر الجيش . ويشعرون بالإهانة نتيجة ما تُبديه السلطات العامة من انعدام الثقة بهم ، إلى درجة أنهم يطلبون اغلاق مركز الشرطة تماما . وأوضح الخبير أنه لا يمكن للحكومة التخلي عن مسؤوليتها الشاملة عن النظام العام والأمن وأكد على ضرورة بذل جهد متروٍ يرمي إلى بناء الثقة المتبادلة . وفي واقع الأمر ، بناءً على دعوة الخبير ، حضر رئيس البلدية وغيره من الشخصيات البارزة في سانتياغو آتيتلان الاجتماع الذي عقده مع رئيس مركز الشرطة وأقاموا أول اتصالات مع هذا الضابط .

٥٤- وأعرب رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي بالاجماع عن الرغبة في استحداث "قاض للسلم" لسانتياغو آتيتلان وفي أن يكون موقع مكتبه هناك . كما أشاروا إلى ضرورة إجراء تحسين جوهري في خدمات الاتصالات الحالية .

٥٥- وقبل أن يغادر الخبير سانتياغو آتيتلان ، قدمت إليه عريضتان مكتوبتان . وطلب منه رئيس البلدية ، بتأييد من عدد من أعضاء مجلسه البلدي ، بذل أقصى ما يستطيع لتحقيق ما يلي:

(أ) استحداث خدمة لإمدادات مياه الشرب ، التي يتعين حتى الآن الحصول عليها من البحيرة ؛

(ب) تقديم سيارة شاحنة لاستحداث خدمة منتظمة للتخلص من النفايات ؛

(ج) تحسين الطرقات التي تربط سانتياغو آتيتلان بالمدن المجاورة ؛

(د) إنشاء سوق بلدية .

وفي العريضة الاخرى ، التي وقعها أعضاء الهيئة التدريسية في مدرسة مقاطعة بانول ، تم التماس المساعدة لتحسين الظروف المادية السيئة التي تعمل في ظلها المدرسة في الوقت الحاضر . وأُبلغ الخبير أيضا بأن نسبة منخفضة جدا فقط من أطفال سانتياغو آتيتلان يتلقون التعليم في المدارس العامة .

ثانيا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٦- يود الخبير التشديد على وجوب قراءة هذه الاستنتاجات والتوصيات بالاقتران مع الاستنتاجات والتوصيات التي سبق ووردت في التقرير الرئيسي .

الحكومة الجديدة

٥٧- من المشجع أن الحكومة الجديدة للرئيس سيرانو إيلياس ، التي اختيرت من خلال عملية ديمقراطية مشروعة ، استطاعت مباشرة سلطاتها على النحو المنصوص عليه في الدستور بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بعد انقضاء ولاية الرئيس سيريشو آريفالو .

٥٨- وتجدر الملاحظة مع الارتياح أيضا أن حكومة الرئيس سيرانو إيلياس جعلت من حقوق الإنسان عنصرا مركزيا في استراتيجيتها السياسية الشاملة خلال السنوات الخمس القادمة . وإن تصميم الحكومة على ضمان تطبيق القانون على الجميع دون أي تمييز في كل مجال ، بما في ذلك قانون الجزاءات ، يستحق دعما غير مشروط .

٥٩- وبغية تعزيز الاهتمام الذي يولى لقضايا حقوق الإنسان في جميع قطاعات السياسات الحكومية ، ينبغي للحكومة النظر في استصواب إنشاء وحدة لحقوق الإنسان ضمن إطار مكتب الرئيس ، يُعهد إليها بسلطاته الاستشنائية . وينبغي أن تكون مهمة تلك الوحدة مهمة تنسيق . وينبغي ألا تتدخل في الوظائف المحددة للمحاكم أو في وظائف المدعي العام لشؤون حقوق الإنسان .

الحوار الوطني

٦٠- ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان أن تتجسد قريبا فرصة التقدم بالحوار الوطني خطوة أخرى عن طريق اشتراك الحكومة نفسها . وحتى قبل التوصل إلى اتفاق رسمي بشأن وقف إطلاق النار ، ينبغي للحكومة والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا الامتناع عن أية أنشطة قد تُعرِّض للخطر فرص التوصل إلى حل سلمي للنزاع .

اصلاح النظام القضائي

٦١- بغية زيادة فعالية النظام القضائي في مجال معاقبة جميع أنواع الجرائم ، بما فيها الجرائم العادية ذات الباعث السياسي ، وبغية التخلص من الواقع الباعث على الاسى المتمثل في الافلات من العقوبة ، ينبغي للكونغرس الوطني ، أن يسُن في أقرب وقت ممكن مشروع مدوّنة الإجراءات الجنائية ، الذي لم تستكمل الجمعية السابقة النظر فيه . وبالمثل ، فإن اصلاح مؤسسة النائب العام للدولة ، عن طريق فصلها عن المدعي العام ، من شأنه أن يسهم في تعزيز القانون الجنائي .

اصلاحات تشريعية أخرى

٦٢- بالنظر إلى أوجه عدم التيقن القانوني التي تحيط باللجان الطوعية للدفاع الوطني ، يبدو من المستحسن سَن قانون يبين بتفصيل محدد شروط إنشاء جماعات الدفاع عن النفس المؤلفة من مواطنين عاديين ، وسلطات هذه الجماعات . وبالإضافة إلى ذلك ، وبموجب مبادئ المساواة وعدم التمييز ، يبدو من المحتم تنظيم المتطلبات الجوهرية والإجرائية التي يمكن في إطارها تجنيد الشباب للخدمة العسكرية .

إعادة تنظيم الشرطة الوطنية

٦٣- تجدر الإشارة مع الارتياح إلى اعتزام الحكومة إعادة تنظيم الشرطة الوطنية . وينبغي أن تصبح الشرطة الوطنية مستقلة تماما عن القوات المسلحة . وينبغي الاضطلاع بكافة الجهود ، بما في ذلك طلب المساعدة الأجنبية ، لزيادة سلطتها في مجال التحقيق فضلا عن مستواها العام في القدرة المهنية . وينبغي استعمال آليات الرقابة الفعالة على نحو أكمل أو إنشائها ، حسب الاقتضاء ، لضمان تصرف ضباط الشرطة على الدوام بتطابق تام مع القانون . وينبغي عدم السماح بأي حال من الأحوال لضباط بملابس مدنية باعتقال الأشخاص بطريقة تدع شكوكا فيما إذا كان الاعتقال عملا مشروعا أو اختطافا غير مشروع .

لجان المقاومة الأهلية

٦٤- إن ضرورة تقديم المساعدة الإنسانية إلى ما يسمى لجان المقاومة الأهلية لا تزال قائمة في الوقت الحاضر . وإن كون الرئيس سيرانو إيلياس قد عهد إلى المدعي العام لشؤون حقوق الإنسان بوضع تقرير عن الأحوال المعيشية لهؤلاء الناس يعتبر دلالة مشجعة تشير على ما يبدو إلى عودة الحالة إلى طبيعتها في المستقبل القريب .

آثار الأحداث المأساوية في سانتياغو آتيتلان

٦٥- تقتضي العدالة بتقديم جميع المسؤولين عن الجرائم المقترفة في سانتياغو آتيتلان لمحاكمة سريعة . وينبغي منح الضحايا وأسرهم الانتصاف الفوري ، بما في ذلك التعويض المالي . ومن أجل كسب ثقة سكان المدينة ، ينبغي للحكومة العمل بحذر بالغ . وينبغي أن تتجنب إعطاء الانطباع الخاطئ بأنها تحاول ، من خلال زيادة عدد ضباط الشرطة ، وضع السكان تحت إشراف الشرطة الصارم . ويجدر إيلاء اعتبار مناسب لرغبات الحكومة المحلية في تحسين الخدمات البلدية .

- - - - -